عندما يتشظى الوعي وتسقط القيم

نؤمن إيماناً مطلقاً أن الديمقراطية والحوار الوطني البناء والتجسيد الحضاري والوطني في الممارسة السياسية والاحتكام الى مبادئ الدستور ولوائحه القانونية، من قبل جميع الأطراف والتكوينات السياسية والاجتماعية هي سمات المجتمعات المتحضرة وأدواتها في ترسيخ حالة الأمن والاستقرار والتداول السلمي للسلطة بدلاً من خيارات العنف والاغتيالات والانقلابات التي تنتهجها القوى والجماعات التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا تؤمن بالتعدد والتنوع ووجود الآخر المختلف والمغاير .. ومهما شرعن دهاقنة الدين والسياسة لعامة الناس وذوي الدخل المحدود، أدوات الجريمة والعنف وفعل الاغتيال والانقلاب وزيفوا وعي البعض من المهيئين نفسياً للعنف بأن ذلك جهاد مقدس كتوظيف انتهازي للدين، أو قالوا عنها شرعية ثورية من أجل الوطن والشعب، كما يحلو لرجل السياسة الثورية أن يردد ذلك، ويجمع الكل أي الانتهازي باسم المقدس والانتهازي باسم البشر، ان طريق العنف والانقلاب هو الحل..

محمد علي عناش

سيظل العنف والانقلاب لا يعبر عن ايمان زائد بقدر ما يعبر عن إفلاس قيمي واسقاط لأهم مبادئ وقيم الدين وهو السلم واجتناب الفتن، ولا يعبر عن وطنية وإنما تجرد من كل القيم الوطنية، وهوس مدمر بالسلطة، ولو على حساب جماجم الشعب كله، كما عبر عن ذلك صراحة ..«عسكر زعيل» باستعداده تقديم «مائة ألف شهيد من شباب الثورة»..

وعبر التاريخ القديم والحديث لم يثبت أن العنف والانقلاب الدموي قد أتى بنظام شرعي ديمقراطي عادل، وإنما أنظمة استبدادية وديكتاتورية وحروب أهلية مدمرة، وستظل أفغانستان والصومال أنموذجين معاصرين لغياب الديمقراطية والهوية الوطنية الواحدة واسقاطاً لوعي الدولة والعقد الاجتماعي بين البشر، انموذجين لوعي العنف والانقلاب بخلفية دينية وبخلفية ثورية عشائرية لتكون النتيجة العودة الى مرحلة ما قبل الدولة التي تسود فيها حرب الكل ضد الكل.

كما سيظل العراق أنموذجاً لغياب ديمقراطية المجتمع والهوية الوطنية الجمعية، مقابل حضور ديمقراطية الهويات القاتلة والنتيجة تشوه وتشظي الوعي بالدولة وحضور الجريمة والقتل بالهوية.

فلماذا الدولة الآمنة والمستقرة هي مركز الهوية الوطنية الجمعية، لأنها دولة المجتمع التي يقيمها ويبنيها كل الافراد بمختلف طوائفهم وعشائرهم على أساس مدني وأسس العيش المشترك والتنمية المجتمعية، لا على أساس ديني أو مذهبي أو طائفي وعشائري، لذا فالديمقراطية والحرية وقيم الدولة المدنية ليست شعارات فوقية وتنظيرات جوفاء لا تتلمس شروطها الاجتماعية وإنما تأصيل اجتماعي وفعالية تنموية شاملة أو كما قال سلامة موسى: «إن الديمقراطية قبل أن تكون نظاماً في الحكم هي نظام في المجتمع».

ولن تكون الديمقراطية هي العصا السحرية للأمن والاستقرار والتداول السلمي للسلطة وتقدم المجتمع، إذا لم ترتبط بأفضل البرامج والمشاريع التنموية المعززة للأمن والاستقرار والهادفة للتقدم الاجتماعي وبناء الدولة ومؤسساتها المختلفة بناءً وطنياً وحديثاً.

ما يحدث اليوم في بلادنا منذ ستة أشهر ليس له أية علاقة بما يسمى ثورة الشباب ولا بالديمقراطية والدولة المدنية، وليس له علاقة بالتغيير الشامل وبناء المجتمع الحديث، وإنما له علاقة بقوى دينية وقبلية وعسكرية تتعارض ثقافتها وقيمها مع قيم الديمقراطية والحرية والدولة المدنية ولذا هي لا تميل الى الحوار والسلم والنظام والقانون.. ولا تنتمي الى العصر الذي تحكمه أدوات مدنية وقيم التعايش المشترك، وإنما الى العنف والصراع والتدمير، وتسعى بمليشياتها وجنودها وأتباعها من القبائل الى اسقاط النظام بالقوة ومن ثم السيطرة على السلطة وفرض الامر الواقع على الجميع بما فيهم شركاؤهم الاحزاب اليسارية والقومية.. لأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية ولا بدولة المجتمع والدولة المدنية وإنما بالدولة الدينية العشائرية وفقاً لما عبر عنه الشيخ الزنداني، ويخطط له حميد الأحمر والقائد علي محسن.. والدولة الدينية العشائرية نمط «افغانستاني - باكستاني» ناتج عن تلاقح الدين السياسي بالقبيلة أو العشيرة.. ووفقاً للتحليل الاجتماعي، وديالكتيك الظاهرة الاجتماعية حسب ما تعلمناه في مدرسة اليسار، أن الدين السياسي إذا ما تلاقح مع القبيلة التي لم تندمج في بنية الدولة، اندماجاً مؤسسياً وإنتاجيا، فإنها تتحول الى مليشيات مسلحة عنفية تمارس العنف والصراع بخلفية دينية جهادية وما حدث في الحصبة ويحدث في أرحب وأبين وشرعب تعز الا نتيجة لتديين

العنف والانقلاب يعبران عن اسقاط مبادئ الدين

حميد الاحمر وعلي محسن يخططون لأفغنة اليمن

القبيلة وإعادة تشكيلها بعيداً عن بنية الدولة وعن واقع الحياة وكمؤسسة صراعية غير منتجة.

لذا فانتشار فروع جامعة الايمان في عموم قبيلة حاشد وانتشار المدارس الدينية السلفية بشكل مكثف بين القبائل، وخاصة القبائل التي لم تحضر فيها الدولة كمؤسسة أمنية وتنموية قد أثمرت في تشكيل بؤر للتطرف والارهاب وبدوافع اجتماعية وعشائرية.

الامر نفسه عندما تتلاقح الثقافة الثورية بالقبيلة واختزالها للشعارات السياسية كوعي مجرد عن الوعي الاجتماعي والتنموي بها وبأدواتها وعواملها، فإنها تحول أفراد المجتمع بشكل عام والقبيلة بشكل خاص الى طاقات ثورية صراعية لا تؤمن بالتغيير السلمي لكن بالحل المسلح والانقلاب الدموي.. وعليه فقد بات واضحاً مما يحدث أن المعارضة أثبتت أنها ليست قوى ديمقراطية بممارساتها للعنف ورفضها للحوار وسعيها بمختلف الوسائل للضغط من أجل نقل السلطة بلا مرجعية دستورية ودونما انتخابات، فما يحدث ليس الا انقلاباً وحرب استنزاف متجردة من كل القيم الوطنية لتدمير بنية الدولة ومقوماتها لكي يسهل الوصول الى السلطة بلا انتخابات ولا توافق وطني، وإنما بفرض الامر الواقع.

والمتتبع لجذور الأزمة اليمنية ومواقف كل الاطراف منها وطريقة تعاطيها مع المشاكل والقضايا الوطنية سيكتشف أن حرب الاستنزاف ليست وليدة اليوم، وإنما تمارس منذ سنوات عدة، أبرز مظاهرها وتجلياتها اشعال فتيل الحروب في صعدة وبروز المشاريع الانفصالية والمناطقية وظهور القاعدة بقوة.. هذه المشاكل التي ظهرت الى السطح في فترة زمنية متقاربة.. وبالتحديد منذ سنة 2003م.

ومثل هذه القضايا والمشاكل كان يتطلب مواجهتها ومعالجتها لا بحلول أمنية وعسكرية فقط، وإنما بمشروع وطني ناضج، وبرنامج إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية تستند الى أسس وقواعد علمية ومنهجية في معالجة الكثير من الاوضاع المختلفة وفي البناء المؤسسي للدولة والمجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة المادية والبشرية.. وعلى الرغم مما تحقق من انجازات تنموية.. الا أن برنامج الاصلاحات لم يفعل وينجز بالشكل المطلوب رغم ما كان يمثله من أهمية وضرورة مرحلية ليس لأنه لم تتوافر إرادة جادة لدى النظام في تغيير واقع البلاد الى الافضل وتحقيق الأمن والاستقرار الذي تتطلبه البرامج التنموية وإنما لتصاعد هذه القضايا وتفاقمها في أكثر من منطقة، وانعكاساتها المؤثرة على جهود التنمية وبرامج الاصلاحات الشاملة.

المعارضة اليمنية لم يكن لها أي دور في الدفع في هذا الاتجاه والمساهمة في بلورة المشروع الوطني للدولة الذي يعزز قيم السلم والتماسك الاجتماعي ويدعم بناء الدولة ويقود الى تحولات ايجابية في جميع الاتجاهات استشعاراً منها بواجبها الوطني وبحجم ما آلت اليه الاوضاع.. لذا لم تتمثل النهج الوطني للمعارضة الحقيقية وإنما ظلت مجرد خطاب سياسي منكاف ومستفز، ولا يتعاطى مع الواقع والقضايا الوطنية بموضوعية وبمسؤولية

ومثل هذا الخطاب السياسي غير العقلاني والمزيف للوعي والمؤجج للناس كان يجد له صدى مشوهاً في الواقع، حيث ظلت المعارضة تهاجم في كل صحفها الحزبية والمستقلة وتكتفي في نقدها بتحميل النظام كل ما يحدث من تجاوزات وقضايا تظهر على السطح.. دون أن تقدم أنموذجاً راقياً للنقد التحليلي بل مارست النقد الصراعي «المناكفة السياسية» والكيد السياسي، وغاب النقد التحليلي الذي يقرأ القضايا في أسبابها ونتائجها وحلولها المنطقية ، فتنمط جيل سياسي كامل على أيديهم يجيد صناعة الشكل دون أن يتبلور وعيه بالمضمون وبجوهر القضية الوطنية، وأهمية الحوار الوطني الخلاق لتجاوز الأزمات على مختلف القضايا والمشاكل.

ايديولوجيا «الاخوان» (1)

كنت قد تحدثت في موضوع سابق عن حلم «الاخوان» في قيادة البشرية، ومعوقات الحلم وبعض مرتكزات أيديولوجيتهم وقد رأى الكثير ممن يقرأ ما نكتب أن نكشف ما تيسر لنا من جوانب الفكر الاخواني زيادة في الفائدة وإلماماً بجوانب الموضوع المختلفة، وبقدر حرصي على الإحاطة والإلمام ولو بشكله الجزئي الا أني التمس العذر من أولئك الأصدقاء المتابعين لما نكتب كون الموضوع شائكاً وهو ليس سهلاً كما يذهب حسن ظنهم إليه، ولكني سأحاول الإبانة بقدر ما تسمح به المساحة المخصصة لي في هذه الصحيفة.

عبدالرحمن مراد

كنت قد أشرت في الموضوع السابق الى «الحاكمية» و«الجاهلية» كمفهومين اشتغل الفكر الاخواني عليهما طوال نصف قرن من الزمان.. ولعل القارئ الممعن في تفاصيل وأبعاد الواقع يدرك نتائج ذلك الاشتغال الذي انتقص من الاسلام ولم يزده ماهو به جدير.

ومفهوم المجتمع الجاهلي كما قال بها سيد قطب وأصبح سائداً في منهج حركة الاخوان يتحدد في قوله:

«إن المجتمع الجاهلي هو كل مجتمع غير المجتمع المسلم.. وإذا أردنا التحديد الموضوعي قلنا: إنه هو كل مجتمع لا يخلص عبوديته لله وحده.. متمثلة هذه العبودية في التصور الاعتقادي وفي الشعائر التعبدية، وفي الشرائع القانونية.

وبهذا التعريف الموضوعي يدخل في إطار «المجتمع الجاهلي جميع المجتمعات القائمة اليوم في الارض فعلاً».

«ويدخل في إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة».

«ويرى أن المجتمعات المسلمة لا تدخل في إطار المجتمع الجاهلي لأنها لا تعتقد بألوهية أحد غير الله، ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله أيضاً.. ولكنها تدخل في إطار المجتمع الجاهلي لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها، فهي وإن لم تعتقد بألوهية أحد الا الله - تعطي أخص خصائص الألوهية لغير الله.. فتدين بحاكمية غير الله، فتتلقى من هذه الحاكمية نظامها وشرائعها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها.. وكل مقومات حياتها..» والمتأمل يدرك أن هذا المفهوم يتداخل بصورة جدلية بين ما هو إلهي وما هو بشري، وبين ما هو زمني وما هو غير زمني، وبين ما هو عقائدي وبين «أنتم أدرى بشؤون دنياكم» كما وردت على لسان الرسول الأعظم - صلى الله عليه وآله وسلم - كما أن هذا المفهوم يتضاد مع مبدأ «إنما جئت لأتمم مكارم الأخلاق» ومصادر التشريع التي قال بها علماء أصول فقه المعاملات من إقرار العرف كمصدر من مصادر التشريع ومبدأ الاجماع وهي قضايا يجب الوقوف أمامها بمهارات التحليل والتركيب والتنظيم وإعادة البناء والتقييم والتوظيف وصولاً الى قيم معرفية جديدة تواكب مستجدات الحياة وتطوراتها بعيداً عن القول إن الدولة المدنية كفر لأنها تتجاوز حاكمية الله انطلاقاً من الأساس الفكري الذي ترسخ في ذهن حركة الاخوان من قول سيد قطب:

«.. أو استمدتها من هيئات مدنية «علمانية» تملك سلطة التشريع دون الرجوع الى شريعة الله.. أي أن لها الحاكمية العليا باسم «الشعب» أو باسم «الحزب» أو باسم كائن من كان ذلك أن الحاكمية العليا لا تكون الا لله سبحانه، ولاتزاول الا بالطريقة التي بلغها عنه رسله»، والثابت من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام أنه حين تدخل باسم الله في زراعة نخل المدينة تعطلت وسائل الإنتاج وقيمه، ولذلك قال: «أنتم أدرى بشؤون دنياكم» وفي ذلك بيان بالفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي ويرى قطب أن الاصول المقررة للاجتهاد والاستنباط مقررة كذلك، ومعروفة وليست غامضة ولا مائعة.. فليس لأحد أن يقول لشرع يشرعه هذا شرع الله، الا أن تكون الحاكمية العليا لله معلنة وأن يكون مصدر السلطات هو الله سبحانه لا (الشعب) ولا (الحزب) ولا أي من البشر، وأن يرجع الى كتاب الله وسنة رسوله لمعرفة ما يريده الله، ولا يكون هذا الكل من يريد أن يدعي سلطاناً باسم الله كالذي عرفته أوروبا ذات يوم باسم «الثيوقراطية» أو «الحكم المقدس» فليس شيء من هذا في الاسلام.. وما يملك أحد أن ينطق باسم الله الا رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإنما هنالك نصوص معينة هي التي تحدد ما شرع الله..»..

ولعل القول بالنصوص التي تحدد حاكمية الله يضعنا في دائرة جدلية لا تنتهي عند موضوع العام والخاص والخطوط العريضة والتفاصيل الصغيرة من اليوميات والجزئيات ذلك أن بعض الاحكام قد بلغت غاية تشريعها وتعطلت وهي ثابتة وقطعية الدلالة ولا يمكن لنا إعادة عجلة التاريخ الى الوراء حتى نتمكن من تمثل تلك الاحكام تحقيقاً لحاكمية الله، ولو كانت الحاكمية تعني المزج بين ما هو ديني وما هو دنيوي لأصبحنا في حاجة الى قرآن يتداخل في قضايا وجزئيات اليومي من حياة البشر، والثابت أن القرآن تعامل مع الإنسان بملامح عقائدية وتشريعية عامة وعريضة وبذلك استطاع ان يحدد الفواصل النظرية بوضوح تام بينه وبين تيارات الفكر في العالم أجمع، وهما (أي القرآن والفكر) متقاطعان عند قضية محورية هي الانسان ولم يثبت في التاريخ البشري ما يدل على سير التشريع السماوي والتشريع الوضعي في خطين متوازيين قد يحدث انحراف جزئي أو كلي فتأتي الرسالات السماوية للتعديل والتصويب، والقضية ذات جدل طالما والفكر الديني لم يتمكن من وضع حد للتناقض المعرفي الحاصل في علاقة النص القرآني بالرواية، إذ أن هناك من يعترف بالرواية وهناك من يستبعدها وهناك من يعترف بها مع قناعته باستبعادها - بوصفها خبراً ظنياً- عن مجال التفسير للنص ولعل ما يذهب اليه بعض أرباب الفكر المعاصر من القول بوجوب إحداث قطيعة مع مرحلة التكون الاولى، وإعادة إنتاج العلوم الاسلامية على أساس عقلي قرآني وبحيث يمكن على الصعيد المعرفي، وطبقاً لمنهج علمي الخروج بنتائج تحكمها ضوابط علمية منها تقدم اليقين على الظن، وقد تتمكن الأمة المسلمة حينها من قيادة البشرية لأنها حينها تكون قد تجاوزت معوقات التفكير النقدي الذي يقف حائلاً دون تقدمها ويجعلها تراوح مكانها تخوض جدلاً عقيماً لا يلبي مقاصد الله وغاياته بل يراكم تخلفها، ويجعلها في مربعات ضيقة من أسئلة العصور والأزمنة بسبب من خطأ النظرة الانتقائية ومحاولة إضعاف الخصم افتعالاً حتى تسهل هزيمته بتشويه رأيه وعدم الأمانة في عرض موقفه وتأويل مقولاته دون التحليل والتركيب واستخلاص المعرفة وإعادة البناء والتركيب كما نقرأ ذلك في ايديولوجيا الاخوان التي لا ترى في النظرية الاشتراكية الا الجزئية الانتقائية المتمثلة في المادية والتفسير الجدلي للتاريخ فهي تهاجمها وتشكك في الدوافع والنوايا ولم نقرأ لها تفنيداً أو رؤية ذات سند علمي يقيني يدحض وقس مثل ذلك الليبرالية التي تهاجمها في جزئية أخلاقية دون النفاذ الى جوهرها.

الجدل الحاصل بين حاكمية الله والدولة المدنية دليل على الانتقائية

ولعل الجدل الحاصل الآن بين حاكمية الله والدولة المدنية خير دليل على الانتقائية، فالذين يقولون بكفر الدولة المدنية لا يفعلون أكثر من التشكيك في الدوافع والنوايا والتنديد بالأفعال والعلاقات ولكنا حتى الآن لم نقرأ تفنيداً ودحضاً وتعليلاً منطقياً يقول بفساد الدولة المدنية وتعارضها مع حاكمية الله وفي ذلك دلالة على تعطيل قوى الابتكار والإبداع وهو ما يتعارض مع مقاصد الله في القرآن حيث دلت النصوص على إعمال الفكر وتفعيل دور العقل في اليقين والوصول الى الحقيقة.. والسؤال الأبرز: ما وجه التعارض بين الدولة المدنية القائمة على شروط الالتزام بالعقد الاجتماعي «الدستور» وبين الدولة الدينية «الخلافة»؟

ندرك أن مفهوم الامة في لحظة ازدهار الحضارة الاسلامية كان أساس الانتماء فيه الالتزام بشروط العقد الاجتماعي ويتضح ذلك من خلال نص «صحيفة المدينة» تلك التي اعتبرت «اليهود أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»، أي أن لأهل الأديان الأخرى حق المواطنة الكاملة .. **وللحديث بقية.**

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب

ميليشيات الاصلاح تقتحم مدرسة الزهراء برداع وتنهب معملها

< قال مصدر أمني برداع محافظة البيضاء إن عناصر الإصلاح قامت بالاعتداء على مدرسة فاطمة الزهراء الأساسية للبنات.

وأوضح المصدر:»أن مجموعة مسلحة هاجمت عند الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة الماضية مدرسة فاطمة الزهراء الأساسية للبنات النموذجية الكائنة بحارة حزيز بمدينة رداع، مشيراً إلى قيام العصابة المسلحة بنهب وتكسير المعمل العلمي التابع للمدرسة والبالغ تكلفته 3 ملايين ريال، كما اعتدت بالضرب على حارس المدرسة البالغ عمرة 60عاماً..

إلى ذلك أكد شهود عيان أن عصابة تابعة لحزب الإصلاح تقف وراء العملية التخريبية للمدرسة انتقاما من اولياء الامور لعدم تجاوبهم مع دعوات التخريب والفوضى التي يدعو لها الاصلاح بهدف الوصول الى السلطة..

ملتقى شباب الجوف يعلن رفضه لجرائم الاصلاح

< عبر ملتقى شباب محافظة الجوف عن رفضه الشديد للأعمال الإجرامية التي تقوم بها عناصر الإصلاح والمشترك والحوثيون ضد المواطنين الأبرياء من أبناء المحافظة.

وذكر الملتقى في بيان له: «ان أبناء الجوف بكافة شرائحهم يرفضون الأعمال الإجرامية التي تستهدف في المقام الأول الأمن والسكينة العامة في المحافظة والانقلاب على المؤسسات الشرعية» .

مشيراً إلى أن ما جرى الخميس الماضي بين الإصلاحيين والحوثة من اتفاق صلح يعد اتفاقاً على الشر وسيكون الضحية الأولى نتيجة هذا الاتفاق هم المواطنين من أبناء المحافظة وأمنهم وسكينتهم وحياتهم.

مؤكدين بأنهم سيقفون صفا واحدا في وجه تلك العناصر الإجرامية من المتآمرين والخونة والانقلابيين والحاقدين على الوطن والشعب اليمني ومن يسعون بشتى الوسائل إلى تقسيم الوطن وتجزئته وبث الفرقة والشتات بين أبنائه.

أبناء الحديدة يدعون عقلاء المشترك الابتعاد عن المكايدات

دعاء أبناء محافظة الحديدة في اللقاء الذي ضم عدداً من أبناء المحافظة بأمانة العاصمة احزاب اللقاء المشترك إلى الاحتكام لنصوص الدستور وحل الازمة السياسية التي يعاني منها الوطن بالحوار وترك المكايدة السياسية واثارة اعمال التخريب والعنف والفتن من أجل احلال الامن والاستقرار و ترسخ ثقافة الولاء الوطني والابتعاد عن الممارسات التي تسيء لبلادنا.

كما طالب المشاركون في اللقاء الحكومة بتحمل مسؤوليتها والقيام بواجبها في ردع ومعاقبة الخارجين عن القانون وقطاع الطرق والمتسببين في قطع التيار الكهربائي وخلق الازمات الاقتصادية والامنية واقلاق المواطنين.

وشدد لمشاركون في اللقاء على دعم العمل الخيري والتنموي لجمعية محافظة الحديدة والاستمرار بتعزيز روح التكافل الاجتماعي وضرورة الحفاظ على قيم ومبادئ وسلوكيات علاقات الاخاء والتسامح بين ابناء المحافظة وتجنيب محافظة الحديدة الصراعات الدموية التي يقوم بها البعض كونها مصدر أمن غذائي لكل أبناء اليمن.

هذا ودان أبناء محافظة الحديدة اعمال الارهاب والعنف والتخريب التي تشهدها محافظات الجمهورية والتي كان من ابرزها الاعتداء الغادر على رمز الدولة فخامة الاخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة بجامع النهدين في اول جمعة من شهر رجب.